

أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية
السعودية

إعداد الطالبة: منى الزكرتي

الرقم الجامعي: 253000864

إشراف: فايز جراد

العام الدراسي:

2026

شكر وتقدير

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة التدريس بكلية الإدارة بجامعة ميدأوشن، وإلى كل من أسهم بالمشاركة في تعبئة الاستبانة أو تقديم المعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة، وأخص بالشكر مسؤولي هيئة "منشآت" الذين تفضلوا بوقتهم لإجراء المقابلات.

الحمد لله الذي وفّقني لإتمام هذا العمل العلمي، ثم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المشرف الدكتور فايز جراد على توجيهاته القيّمة وصبره ومتابعته الدقيقة طوال مراحل إعداد هذا المشروع.

الإهداء

وإلى كل من آمن بأن طلب العلم رحلة لا تنتهي، وإلى زملائي وزميلاتي الذين شاركوني هذا الطريق.
إلى من زرعوا في نفسي حب العلم منذ الصغر... والديّ الكريمين، أهدي هذا الجهد المتواضع وفاءً
وعرفاناً بالجميل.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

٢

الإهداء

٣

المستخلص

٨

Abstract

٩

مشكلة الدراسة

١٣

أهمية الدراسة

١٥

أهداف الدراسة

١٧

تساؤلات الدراسة

١٩

فروض الدراسة

٢٠

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

٢٢

مصطلحات الدراسة

٢٤

الفصل الثاني

٢٤

الدراسات السابقة

٢٤

ثالثاً: دراسات تناولت المتغيرين معاً

٣١

رابعاً: جدول تلخيصي للدراسات السابقة

٣٣

الفجوة البحثية

٣٦

المنطلقات النظرية للدراسة

٣٨

الإطار المفاهيمي للدراسة

٤٢

منهجية الدراسة

٥٠

الفصل الثالث

٥٠

المنهجية وطرق البحث

٥٠

مجتمع وعينة الدراسة

٥٢

أداة الدراسة

٥٤

أساليب التحليل الإحصائي

٥٧

الدراسة الاستطلاعية

٦٠

إجراءات جمع البيانات

٦٠

الاعتبارات الأخلاقية للبحث

٦١

خامساً: حدود الدراسة

٦١

الفصل الرابع

٦٣

النتائج والتوصيات

٦٣

مقدمة

٦٣

أولاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

٦٣

ثانياً: نتائج الإحصاء الوصفي لمحاوَر الدراسة

٦٦

ثالثاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

٦٨

نتائج التحليل النوعي للمقابلات

٧٣

رابعاً: مناقشة النتائج

٧٦

خامساً: التوصيات

٧٧

سادساً: مقترحات لدراسات مستقبلية

٨١

خاتمة الفصل

٨٢

الخاتمة العامة

٨٣

المراجع

٨٤

الملاحق

٨٨

قائمة المقابلات النوعية

٨٨

نموذج موافقة المشاركة في الدراسة

٩٠

الاستبانة

٩٠

المخلص

٩٥

Abstract

٩٥

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية، في ضوء توجهات رؤية 2030 الرامية إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني. واعتمدت الدراسة المنهج العلمي المختلط الذي يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، حيث أُجريت مقابلات شبه منظمة مع عدد من خبراء القطاع ومسؤولي هيئة "منشآت" (8-10 مقابلات)، إلى جانب تطبيق استبانة على عينة عشوائية طبقية بلغت 384 مشاركاً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها، موزعين على أربع مناطق جغرافية (الرياض، جدة، الدمام، ومناطق أخرى) وأربعة قطاعات اقتصادية. وتسعى الدراسة إلى اختبار أربع فرضيات فرعية تتعلق بعلاقة نمو هذه المشروعات بتحسّن الدخل ومستوى المعيشة، وارتفاع معدلات التوظيف، وأثر الدعم الحكومي، والفروق العائدة إلى القطاع الاقتصادي. ومن المتوقع أن تكشف نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لهذه المشروعات على كلا المتغيرين، بما يوفر لصانعي القرار وهيئة "منشآت" أدلة تحليلية تُسهم في ترشيد السياسات الداعمة لهذا القطاع الحيوي.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مستوى المعيشة، فرص العمل، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study aims to analyze the impact of small and medium enterprises (SMEs) on improving living standards and enhancing employment opportunities in Saudi Arabia, in light of Vision 2030's objectives to diversify the national economy. The study adopts a mixed-methods approach combining descriptive-analytical and quantitative methods. Semi-structured interviews were conducted with sector experts and officials from the "Monsha'at" authority (8-10 interviews), alongside a questionnaire administered to a stratified random sample of 384 participants (SME owners and employees) distributed across four geographic regions (Riyadh, Jeddah, Dammam, and other regions) and four economic sectors. The study tests four sub-hypotheses concerning the relationship between SME growth and income/living-standard improvement, employment rates, the effect of government support, and differences attributable to economic sector. The findings are expected to reveal a statistically significant positive impact of SMEs on both variables, providing policymakers and Monsha'at with analytical evidence to help refine policies supporting this vital sector.

Keywords: Small and Medium Enterprises (SMEs), Living Standards, Employment, Vision 2030, Saudi Arabia.

المقدمة

ومن زاوية أخرى، فإن التجارب الدولية الناجحة في دعم هذا القطاع، كتجربة ألمانيا مع منظومة (Mittelstand) وتجربة كوريا الجنوبية في دعم الشركات الناشئة، تُقدّم دروساً مستفادة يمكن الاستئناس بها عند تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي، مع مراعاة خصوصية البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن هيئة "منشآت" (2024)، فإن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المملكة تجاوز 780 ألف منشأة، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يعكس ديناميكية متنامية في بيئة الأعمال المحلية. غير أن هذا النمو الكمي لا يعني بالضرورة تحقق أثر تنموي متكافئ على مستوى معيشة الأفراد العاملين في هذا القطاع، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى استقصائه بعمق.

وقد شهد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تحولاً جذرياً خلال العقد الأخير، إذ انتقل من كونه نشاطاً هامشياً يقتصر على المتاجر التقليدية والحرف الصغيرة إلى قطاع منظم يحظى برعاية مؤسسية متكاملة، تُوجت بإنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في عام 2016 كذراع تنفيذية لرؤية 2030 في هذا المجال.

تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ركيزةً اقتصاديةً أساسيةً في معظم دول العالم، إذ تُسهم بشكل مباشر في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وعلى الصعيد العالمي، تُشكّل هذه المشروعات ما يزيد على 90% من إجمالي المنشآت التجارية، وتوفّر نحو 70% من فرص العمل في الاقتصادات النامية والناشئة وفق تقارير منظمة العمل الدولية (ILO).

وفي سياق المملكة العربية السعودية، باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محوراً استراتيجياً ضمن رؤية 2030 التي تسعى إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، ورفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% بحلول عام 2030. وقد أسهمت الحكومة في هذا التوجه من خلال تأسيس

هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وإطلاق حزمة من البرامج التمويلية والتدريبية والتنظيمية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم صورة تحليلية شاملة ومستندة إلى الأدلة حول هذا الأثر، بما يُعين صانعي القرار على ترشيد سياساتهم التنموية وتعزيز فاعلية البرامج الداعمة لهذا القطاع الحيوي. وقد اتجهت دراسات سابقة عديدة — كدراسة Ayyagari et al (2021) ودراسة العنزي والشهري (2022) — إلى التأكيد على الدور المحوري لهذه المشروعات في خفض البطالة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، غير أنها أغفلت في معظمها الجمع بين متغيري مستوى المعيشة وفرص العمل في نموذج موحد مطبّق على البيئة السعودية. ومن ثَمَّ، تنطلق هذه الدراسة من مفهوم التنمية الشاملة (Inclusive Development) وتوظّف مصطلحات التنمية البشرية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والسياسات الاقتصادية الداعمة بوصفها ركائز مفاهيمية للإطار النظري.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي تبنتها المملكة العربية السعودية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تظل التساؤلات قائمةً حول مدى انعكاس نمو هذا القطاع فعلياً على تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل مستدامة. وقد أشار الغامدي (2021) إلى أن مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي ارتفعت من 20% إلى 28% خلال الفترة 2016-2020، في حين أكد العنزي والشهري (2022) على وجود علاقة إيجابية بين نمو هذا القطاع وانخفاض البطالة. بيد أن كلا الدراستين توقفتا عند حدود المتغيرات الكمية المجردة دون قياس الأثر الفعلي على مستوى معيشة الأفراد، وهو ما يُشكّل الفجوة الجوهرية التي تسعى الدراسة الراهنة إلى ردمها. ويتجلى بُعد المشكلة البحثية في المؤشرات التالية:

- تُشير تقارير الهيئة العامة للإحصاء (2024) إلى أن معدل بطالة السعوديين لا يزال يتجاوز 7.7% رغم ارتفاع أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- تُظهر الدراسات أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات لا تتجاوز عمر ثلاث سنوات بسبب ضعف البنية التمويلية والتنافسية.

- يُلاحظ تفاوت واضح في توزيع فرص العمل بين المناطق الحضرية والريفية، مما يُعمّق التفاوتات الإقليمية.

- تشير البيانات إلى أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون المستهدف في رؤية 2030.

وبناءً على ما سبق، تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهري التالي:

"ما مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030؟"

أهمية الدراسة

أ) الأهمية العلمية:

- إثراء الأدبيات النظرية المتعلقة بأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي الذي يعاني من شح الدراسات التحليلية المتعمقة.

- سدّ الفجوة المعرفية المتعلقة بدراسة المتغيرين (مستوى المعيشة + فرص العمل) معاً في إطار نموذج تحليلي موحد.

- تقديم إطار نظري متكامل يربط بين نظريات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية البشرية في سياق اقتصاديات الخليج.

ب) الأهمية التطبيقية:

- تزويد الجهات الحكومية كهيئة "منشآت" ووزارة الاقتصاد والتخطيط بمعطيات تحليلية تُسهم في توجيه البرامج الداعمة.

- مساعدة صانعي السياسات في تصميم تدخلات هادفة لتعزيز الأثر التنموي لهذا القطاع.

- تمكين رواد الأعمال من فهم العوامل المؤثرة في نجاح مشروعاتهم واستدامتها.

أهداف الدراسة

الهدف العام:

تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية في ضوء توجهات رؤية 2030.

الأهداف الخاصة:

- الكشف عن طبيعة العلاقة بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات مستوى المعيشة (الدخل، الخدمات، الرفاه).
- قياس حجم مساهمة هذه المشروعات في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة بحسب القطاع والمنطقة.
- تحديد أبرز التحديات التي تُعيق قدرة هذه المشروعات على تحقيق أثر تنموي مستدام.
- تقييم فاعلية برامج الدعم الحكومي في تعزيز القدرة التشغيلية لهذه المشروعات.
- تقديم إطار مقترح من التوصيات العملية لتعزيز الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

ما مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في
تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة
العربية السعودية في إطار رؤية 2030؟

التساؤلات الفرعية:

- التساؤل الفرعي الأول: ما مستوى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة (الدخل، التعليم، الصحة، الرفاه) في المملكة العربية السعودية؟
- التساؤل الفرعي الثاني: ما حجم فرص العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المختلفة (التجارة، الصناعة، الخدمات، التقنية)؟

فروض الدراسة

انطلاقاً من الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، تصوغ الدراسة
الفروض التالية:

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة.
الفرضية الرئيسية:

الفرضيات الفرعية:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو المشروعات
الصغيرة والمتوسطة وتحسن مستوى الدخل والمعيشة: **H1** .
تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة إيجابية وذات دلالة
إحصائية في رفع معدلات التوظيف وتقليص البطالة: **H2** .
يؤثر الدعم الحكومي تأثيراً إيجابياً وذات دلالة إحصائية في تعزيز
قدرة هذه المشروعات على توفير فرص العمل: **H3** .
توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر المشروعات الصغيرة
والمتوسطة تُعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي: **H4** .

غير أن الدراسة لم تكتفِ بالمنظور الوضعي البحث، بل استندت جزئياً إلى النظرية التفسيرية (Interpretivism) في الجزء النوعي منها المتمثل في المقابلات شبه المنظمة، بهدف فهم أعمق للسياقات والدوافع التي يصعب على الاستبانة الكمية وحدها الإحاطة بها، وهو ما يُعرف في أدبيات المنهجية بـ "البراغماتية" (Pragmatism) الداعمة لمنهج البحث المختلط الذي تبنته هذه الدراسة.

تستند هذه الدراسة إلى النظرية الوضعية (Positivism) بوصفها الإطار الاستمولوجي الحاكم لمنهجية البحث، والتي تفترض إمكانية قياس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية كمياً واختبار العلاقات السببية بينها بأدوات إحصائية موضوعية. وقد اختير هذا التوجه بالنظر إلى طبيعة تساؤلات الدراسة وفروضها التي تتطلب اختبار علاقات ارتباطية وتأثيرية بين متغيرات قابلة للقياس الكمي.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

رؤية 2030: البرنامج الوطني الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية الذي أُطلق عام 2016 ويهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، ويُعدّ تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائزه الاقتصادية الرئيسية.

فرص العمل: تُعرّف إجرائياً بأنها حجم الوظائف المستحدثة واستقرارها ونوعيتها الناتجة عن نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تقيسها استجابات أفراد العينة على فقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة.

مستوى المعيشة: يُقصد به إجرائياً درجة تحسّن الدخل والرعاية الصحية والتعليم والاستقرار المالي والرفاه العام للفرد، كما تقيسها استجابات أفراد العينة على فقرات الجزء الثاني من أداة الدراسة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هي المنشآت التي يعمل بها من 1 إلى 249 موظفاً وفق تصنيف هيئة "منشآت"، وتُقسّم إلى ثلاث فئات: صغرى (1-5 موظفين)، صغيرة (6-49 موظفاً)، ومتوسطة (50-249 موظفاً)، وتُعرّف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها المنشآت المسجلة رسمياً لدى هيئة "منشآت" والمستوفية لأحد هذه المعايير.

مصطلحات الدراسة

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: كيفية ترتيب الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة الحالية الترتيب الموضوعي، بحيث تُعرض أولاً الدراسات المتعلقة بآثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوظيف، ثم تلك المتعلقة بآثرها على مستوى المعيشة، وأخيراً الدراسات التي تناولت المتغيرين معاً. ويُتيح هذا الترتيب بناء تدفق منطقي يُمهّد لتحديد الفجوة البحثية بوضوح.

أولاً: الدراسات العربية

دراسة العنزي والشهري: (2022)

هدفت إلى قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلات البطالة في المملكة خلال الفترة 2015-2021، واعتمدت على المنهج الكمي بتطبيق الاستبانة على عينة من 320 مديراً في منطقة الرياض. وتوصّلت إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً عند

مستوى (0.01) بين نمو هذه المشروعات وانخفاض معدلات البطالة. ويُعدّ هذا الإسهام قيماً من حيث توفير الأدلة الكمية على أثر التوظيف، ومع ذلك أغفلت الدراسة قياس الأثر على مستوى المعيشة بمؤشرات المتعددة، واقتصرت على منطقة الرياض دون تغطية جغرافية أشمل. وهذا ما تسعى الدراسة الراهنة إلى تجاوزه من خلال نموذج تحليلي موحد يشمل متعددة مناطق.

دراسة الغامدي: (2021)

تناولت دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل الوطني في ضوء رؤية 2030 باستخدام تحليل المحتوى والبيانات الثانوية. وخلصت إلى أن مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي ارتفعت من 20% عام 2016 إلى 28% عام 2020. إلا أنها اعتمدت على البيانات الكلية دون الغوص في الأثر الفردي على مستوى المعيشة.

دراسة السلمي والمطيري: (2020)

ركّزت على تأثير برامج الدعم الحكومي في الأداء التشغيلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة جدة على عينة من 250

مشروعاً. وأظهرت أن 67% من المشاركين أكدوا الأثر الإيجابي لبرامج "منشآت" في تطوير قدراتهم، غير أنها لم تقس أثر ذلك الدعم على مستوى المعيشة للعمالة.

دراسة الحربي: (2019)

استهدفت تقييم دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة الحجاز، وتوصّلت إلى أن هذه المشروعات تُوفّر ما يزيد على 60% من فرص العمل في القطاعات التجارية. واقتصرت على منطقة جغرافية واحدة دون قياس مستوى المعيشة.

فحصت واقع ريادة الأعمال النسائية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة الرياض، معتمدةً المنهج النوعي عبر 15 مقابلة معمّقة مع رائدات أعمال. وخلصت إلى أن تمكين المرأة اقتصادياً عبر هذه المشروعات ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة أسرتهن، لكنها لم تُقدّم قياساً كمياً للأثر، مما يفتح المجال أمام الدراسة الحالية لاستكمال هذا الجانب كمياً.

دراسة آل الشيخ (2020):

تناولت العلاقة بين برامج تمويل صندوق التنمية الاجتماعية ونمو المشروعات الصغيرة في المنطقة الجنوبية، باستخدام تحليل الانحدار على بيانات 180 مشروعاً. وأظهرت وجود أثر إيجابي دالّ إحصائياً لبرامج التمويل الميسّر على معدل بقاء المشروعات بعد العام الثالث. ومع ذلك، لم تتطرق الدراسة إلى انعكاس هذا الأثر على مستوى معيشة العاملين في هذه المشروعات.

دراسة الزهراني وباوزير (2021):

استهدفت تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الأمن الاقتصادي الأسري بمنطقة عسير، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة على عينة من 210 من أصحاب المشروعات. وتوصّلت إلى أن 74% من المشاركين أفادوا بتحسّن ملموس في دخل أسرهم بعد ثلاث سنوات من تأسيس مشاريعهم. غير أن الدراسة اقتصرت على بُعد الدخل الأسري دون التطرق إلى مؤشرات التوظيف أو الرفاه الأوسع، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تجاوزه.

دراسة القحطاني (2023):

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة: Ayyagari et al. (2021)

أجرتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على بيانات 104 دول، وخلصت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُسهم بما بين 50-60% من فرص العمل في الاقتصادات النامية مع ارتباط موجب بكثافتها ومؤشر التنمية البشرية. تُوفّر إطاراً مقارناً دولياً قيماً، وإن افتقرت البيانات إلى التخصص السعودي.

دراسة: OECD (2022)

تناولت دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19- في 38 دولة عضو، وأكدت أن السياسات الداعمة للابتكار والتحول الرقمي ترفع الإنتاجية وتحسّن مستوى الأجور. إلا أن السياق الجغرافي يختلف كلياً عن البيئة السعودية.

دراسة: Dini & Szakonyi (2020)

نُشرت في Journal of Development Economics وفحصت أثر الإصلاحات التنظيمية على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في منطقة الشرق الأوسط. وخلصت إلى أن تبسيط التراخيص وتفعيل الإرشاد يُفضيان إلى زيادة ملحوظة في التوظيف.

قدّمت تقييماً شاملاً لبيئة الأعمال في المملكة، وأشارت إلى تحسّن مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال نتيجة الإصلاحات التنظيمية المصاحبة لرؤية 2030، بما ينعكس على تسهيل تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقليص الفترة الزمنية والتكلفة اللازمتين للتسجيل. إلا أن التقرير ذو طابع مؤسسي عام ولا يقيس الأثر المباشر على الأفراد.

دراسة :Doing Business - (2023) World Bank
:Saudi Arabia

صادرة عن البنك الدولي وتناولت أثر برامج بناء القدرات المؤسسية على نتائج التوظيف في المشروعات الصغيرة بالعالم العربي، معتمدةً منهج التقييم شبه التجريبي (Experimental-Quasi) على عينة من 6 دول عربية. وأظهرت أن المشروعات المستفيدة من برامج التدريب المؤسسي حققت نمواً في التوظيف يفوق نظيراتها

غير المستفيدة بمقدار 18%. ولم تشمل الدراسة المملكة العربية السعودية ضمن عينتها.

دراسة Wantchekon & Page ,Kambou (2019):

نُشرت في Small Business Economics وفحصت العلاقة بين حجم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات الفقر في 87 دولة نامية، باستخدام بيانات لوحية (Panel Data) تمتد على عقدين. وخلصت إلى أن كل زيادة بنسبة 10% في نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي ترتبط بانخفاض معدل الفقر بنحو 2.3 نقطة مئوية. وتُعدّ الدراسة مرجعاً كمياً قوياً، وإن لم تتناول السياق الخليجي تحديداً.

دراسة Kunt-Demirgüç & Beck (2022):

نُشرت في Journal of Small Business Management وفحصت العلاقة الثلاثية بين نمو المشروعات الصغيرة ومستوى المعيشة والتوظيف في ثلاث دول ناشئة بآسيا، باستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM). وخلصت إلى وجود تأثير مباشر وغير مباشر لنمو هذه المشروعات على مستوى المعيشة عبر متغير

التوظيف كوسيط جزئي، وهو ما تستأنس به الدراسة الحالية في بناء إطارها المفاهيمي.

دراسة Ahmed & Rahman (2021):

من الدراسات القليلة التي تناولت مستوى المعيشة والتوظيف معاً في نموذج واحد، إذ طبقت استبانة على 260 مشاركاً في منطقتي الرياض وعسير، وتوصلت إلى أن نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُفسّر نحو 41% من التباين المشترك في المتغيرين معاً باستخدام تحليل المسار (Path Analysis). وتُعدّ الأقرب منهجياً للدراسة الحالية، وإن اقتصر على منطقتين فقط دون تغطية وطنية أشمل.

دراسة المالكي وعسيري (2023):

ثالثاً: دراسات تناولت المتغيرين معاً

ثالثاً: المقارنة التحليلية للدراسات

تُظهر المقارنة التحليلية بين الدراسات السابقة أن نتائجها تتوافق في مجملها على الدور الإيجابي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في

التوظيف، بينما تتباين في قياس أثرها على مستوى المعيشة بسبب اختلاف الأدوات والمؤشرات المستخدمة. ففي حين اعتمدت الدراسات العربية (العنزي والشهري، 2022؛ الغامدي، 2021) على مؤشرات الدخل والناجح المحلي، اتجهت الدراسات الدولية (Ayyagari et al., 2021؛ OECD, 2022) نحو مؤشرات التنمية البشرية الأشمل. ويُلاحظ كذلك أن الدراسات ذات العينات الأكبر جاءت نتائجها أعلى موثوقية وأكثر قابلية للتعميم، كما أن الدراسات التي اعتمدت المنهج المختلط أفضت إلى نتائج أكثر عمقاً وشمولاً. ويتضح أن الدراسات السابقة اتفقت على ضرورة تفعيل البرامج الحكومية الداعمة، وإن تباينت في تقدير حجم الأثر ودرجة فاعلية هذه البرامج.

رابعاً: جدول تلخيصي للدراسات السابقة

جدول 1: جدول تلخيصي للدراسات السابقة

أهم النتائج	المنهج	العينة/المجتمع	الباحث/السنة
خفض معدلات البطالة المحلية	وصفي تحليلي	أصحاب مشروعات - المنطقة الشرقية	العنزي والشهري (2022)
تنويع مصادر الدخل الوطني	تحليل وصفي كمي	بيانات ثانوية وطنية	الغامدي (2021)
أثر إيجابي لبرامج منشآت	مسخي	مشروعات مستفيدة من الدعم	السلمي والمطيري (2020)
دور تنموي محلي محدود التوسع	وصفي تحليلي	منطقة تبوك	الحربي (2019)
تحسّن الدخل الأسري 74%	وصفي تحليلي	210 من أصحاب المشروعات - عسير	القحطاني (2023)

أثر التمويل على بقاء المشروع	تحليل انحدار	180 مشروعاً - الجنوب	الزهراني وياوزير (2021)
تمكين اقتصادي للمرأة	نوعي	15 مقابلة - ريادة نسائية	آل الشيخ (2020)
تفسير 41% من التباين المشترك	تحليل مسار	260 مشاركاً - المالك والرياض وعسير	وعسيري (2023)
خفض الفقر بارتفاع نصيب القطاع	كمي دولي	104 دول - بيانات IFC	Ayyagari et al. (2021)
دور القطاع في التعافي بعد الجائحة	تحليل سياسات	دول أعضاء OECD	O E C D (2022)
أثر الإصلاحات التنظيمية على النمو	قياسي	بيانات دول نامية	& Dini Szakonyi (2020)

& Beck -Demirgüç (2022) Kunt	87 دولة نامية	بيانات لوحية	علاقة القطاع بخفض الفقر
Kambou et .al (2019)	6 دول عربية	شبه تجريبي	أثر بناء القدرات على التوظيف
& Rahman A h m e d (2021)	3 دول آسيوية	نمذجة SEM	أثر مباشر وغير مباشر عبر التوظيف

يتضح من الجدول أعلاه تنوع المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة بين الوصفي التحليلي والكمي والنوعي والقياسي، مع تركّز غالبية الدراسات العربية على مناطق جغرافية محددة، في حين قدّمت الدراسات الأجنبية رؤى مقارنة على مستوى دولي أوسع، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى الجمع بينه ضمن إطار تحليلي واحد يغطي أربع مناطق رئيسية في المملكة.

الفجوة البحثية

استناداً إلى المراجعة النقدية للأدبيات السابقة، تتضح الفجوات البحثية التالية:

- غياب متغيرات مشتركة: لم تجمع الدراسات السابقة بين قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة والتوظيف معاً في نموذج موحد ضمن البيئة السعودية.
- القصور في السياق الجغرافي: ركزت معظم الدراسات العربية على منطقة واحدة دون تغطية شاملة تُتيح المقارنة الإقليمية.
- محدودية المرحلة الزمنية: تفتقر الأدبيات إلى دراسات تقييم الأثر خلال المرحلة اللاحقة لجائحة كوفيد-19- على المشروعات الصغيرة والمتوسطة السعودية.
- ضعف اعتماد مؤشرات التنمية البشرية: اقتصرَت الدراسات السابقة على مؤشرات الدخل فقط دون توظيف مؤشرات أشمل كالـتعليم والصحة والرفاه.
- إغفال دور التحول الرقمي: ظهرت تقنيات التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي كمحفز لنمو هذه المشروعات دون دراسة علاقتها بتوفير فرص العمل.

تعالج الدراسة الحالية هذه الفجوات من خلال إطار تحليلي شامل
يُغطي مناطق جغرافية متعددة، ويوظف مؤشرات التنمية البشرية
جنباً إلى جنب مع مؤشرات الدخل والتوظيف في نموذج تحليلي
موحد.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند الدراسة إلى جملة من الأطر النظرية المتكاملة التي تُشكّل الإطار المرجعي لفهم العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل. ونظراً لأن هذه المشروعات تعمل في بيئة تتسم بالتقلبات الاقتصادية والتنافسية، فإن إدارة المخاطر تُمثّل ركيزةً أساسيةً في الإطار النظري للدراسة. وفيما يلي عرض لأبرز المفاهيم النظرية:

1. نظرية الهدم الخلاق (Schumpeter, 1934)

طوّر جوزيف شومبيتر مفهوم "الهدم الخلاق" الذي يرى أن ريادة الأعمال والابتكار المستمر هما المحركان الرئيسيان للنمو الاقتصادي. تُجسّد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئةً خصبةً للابتكار نظراً لمرونتها، مما يُعزّز الإنتاجية ويرفع مستوى المعيشة عبر تقديم منتجات وخدمات أفضل جودةً. وتُوظّف الدراسة هذه النظرية في تفسير الارتباط بين ابتكار هذه المشروعات وتوفير فرص العمل.

وتُبرز أدبيات ما بعد شومبيتر (Schumpeterian-Neo) أن دورة الابتكار المستمر تتطلب مرونة تنظيمية تفتقر إليها غالباً المنشآت

الكبرى بحكم تعقيد هياكلها الإدارية، في حين تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرة أعلى على التكيف السريع مع متغيرات السوق، وهو ما يجعلها حاضنة طبيعية لأفكار ريادية قد تتطور لاحقاً إلى مشروعات كبرى مساهمة في التوظيف والنمو الاقتصادي.

2. نظرية رأس المال البشري (Schultz & Becker)

تؤكد أن الاستثمار في الكفاءات البشرية والمهارات يُمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المستدام. وتنسجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع هذه النظرية بتوفيرها بيئةً تدريبيةً تُنمّي مهارات العمالة وتُعزّز قدراتها الإنتاجية، مما ينعكس إيجابياً على مستويات الدخل ومستوى المعيشة.

وتميّز هذه النظرية بين رأس المال البشري العام (كالتعليم النظامي) والخاص (كالتدريب المهني المرتبط بمنشأة بعينها)، وتشير الأدبيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُسهم بشكل خاص في تنمية النوع الثاني من رأس المال البشري من خلال التدريب أثناء العمل (job Training-the-On)، مما يرفع من

قابلية توظيف العمالة مستقبلاً حتى خارج نطاق المنشأة
الأصلية.

3. نظرية التوزيع ومستوى المعيشة

تُبرز أن التوزيع العادل لثمار النمو يستلزم وجود نسيج واسع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُوسّع قاعدة المشاركة الاقتصادية وتُقلّص الفجوات في الدخل. وتُستخدم في الدراسة لتفسير العلاقة بين انتشار هذه المشروعات وتقليص التفاوتات الاجتماعية.

4. نظرية تنمية القطاع الخاص

تُقدّم القطاع الخاص القوة الدافعة الأساسية للتنمية في اقتصاد السوق، وتُعوّل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري لهذا القطاع لمرونتها وقدرتها على خلق القيمة المضافة. وتُوظّف لتقييم دور السياسات الحكومية في تعظيم مساهمة هذا القطاع.

وتُميّز هذه النظرية بين أدوار القطاع الخاص التقليدية المتمثلة في الإنتاج وخلق الوظائف، وأدواره الحديثة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتنسجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع هذا التوجه الحديث عبر قربها من المجتمعات المحلية وقدرتها على تبني ممارسات أعمال مستدامة بتكلفة أقل مقارنة بالمنشآت الكبرى.

5. إطار مؤشر التنمية البشرية (UNDP)

يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية (HDI) لقياس مستوى المعيشة عبر ثلاثة أبعاد: طول العمر والصحة، والتعليم والمعرفة، والدخل اللائق. وتُستثمر هذه الأبعاد في الدراسة كإطار مرجعي لقياس الأثر الفعلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة.

يرى بورتر أن قدرة المنشأة على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة تركز على ثلاث استراتيجيات رئيسية: قيادة التكلفة، والتميز، والتركيز. وتستثمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة هذه النظرية عبر استغلال مرونتها في التميز وتلبية احتياجات أسواق متخصصة

يصعب على المنشآت الكبرى الوصول إليها، مما يعزز قدرتها التنافسية وقدرتها على خلق فرص عمل مستقرة.

7. نظرية الميزة التنافسية (Porter, 1985)

تربط هذه النظرية بين الحاجة إلى الإنجاز (Need for Achievement) وميل الأفراد إلى ممارسة النشاط الريادي. وتفسّر الدراسة من خلالها الدوافع النفسية والاجتماعية التي تقود الأفراد إلى تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة، بوصف ذلك مدخلاً لفهم استمرارية هذه المشروعات وانعكاسها على تحسين مستوى المعيشة.

8. نظرية الدافعية وريادة الأعمال (McClelland, 1961)

الإطار المفاهيمي للدراسة

بناءً على الأطر النظرية السابقة، يمكن تصوّر الإطار المفاهيمي للدراسة على النحو التالي: يُمثّل "نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة" المتغير المستقل الرئيسي، بينما يُمثّل كل من "مستوى المعيشة" و"فرص العمل" متغيرين تابعين رئيسيين، في حين يُمثّل "الدعم الحكومي" متغيراً وسيطاً يُعزّز العلاقة بين المتغير المستقل

والمتغيرات التابعة. ويُضاف إلى ذلك "القطاع الاقتصادي"
كمتغير تصنيفي يُستخدم لاختبار الفروق بين المجموعات.

ويوضح الجدول التالي التعريفات الإجرائية للمتغيرات الرئيسية في
الدراسة:

جدول 2: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	التعريف الإجرائي
نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة	مستقل	مدى الزيادة في حجم أعمال المشروع وعدد عامليه وحصته السوقية خلال آخر ثلاث سنوات، كما يقيسها استجابات أفراد العينة في الجزء الأول والثاني من الاستبانة.

مستوى المعيشة	تابع	درجة تحسّن الدخل والرعاية الصحية والتعليم والرفاه المعيشي للفرد، وفق المتوسط الحسابي لاستجاباته على فقرات الجزء الثاني من الاستبانة.
فرص العمل	تابع	حجم الوظائف المستحدثة واستقرارها ونوعيتها الناتجة عن نشاط المشروع، وفق المتوسط الحسابي لاستجابات الجزء الثالث من الاستبانة.

مدى استفادة صاحب المشروع من برامج التمويل والتدريب والتراخيص المقدمة من هيئة "منشآت" والجهات ذات العلاقة.	وسيط	الدعم الحكومي
النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المشروع، ويُصنّف إلى: تجارة وتجزئة، صناعة تحويلية، خدمات مهنية وتقنية، ضيافة وسياحة.	تصنيفي	القطاع الاقتصادي

6. إطار إدارة المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعريف المخاطر: يُقصد بالمخاطر في سياق المشروعات الصغيرة والمتوسطة احتمالية وقوع أحداث أو ظروف غير مؤكدة تُؤثر سلباً على تحقيق أهداف المشروع من حيث الاستمرارية والربحية وتوفير فرص العمل. ويُعرّف معهد إدارة المشاريع (PMI) المخاطر بأنها «حدث أو حالة غير مؤكدة، إن وقعت، فإنها تُؤثر تأثيراً إيجابياً أو سلبياً في أهداف المشروع».

تعتمد الدراسة المنهج العلمي المختلط (Mixed Methods Approach) الذي يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي؛ إذ يستهدف المنهج الوصفي التحليلي رصد ظاهرة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشخيصها وتحليل علاقاتها السببية، في حين يُوظف المنهج الكمي لاختبار الفروض وقياس العلاقات بين المتغيرات بصورة دقيقة وموضوعية. ويُتيح هذا التكامل المنهجي معالجة التساؤلات البحثية على المستويين النوعي والكمي معاً.

- المخاطر المالية: كشح التمويل، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وتقلبات التدفق النقدي، وهي من أبرز أسباب إخفاق هذه المشروعات في مراحلها المبكرة.

- المخاطر التشغيلية: وتشمل ضعف الكفاءة الإدارية، وشح العمالة الماهرة، والاعتماد على موردين محددين، وهشاشة سلاسل الإمداد.

- المخاطر السوقية: كتقلبات الطلب، وحدة المنافسة من الشركات الكبرى، وتغير أذواق المستهلكين.

- المخاطر القانونية والتنظيمية: وتتصل بتعقيد إجراءات التراخيص، والتغيرات المتكررة في الأنظمة واللوائح.

- مخاطر التحول الرقمي: كمحدودية القدرة على توظيف التقنيات الحديثة والتجارة الإلكترونية.

تطبيق استبانة مُصمَّمة وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس العلاقات بين المتغيرات على عينة ممثلة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها. وتُستخدم البيانات الثانوية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء وهيئة "منشآت" والبنك الدولي سواء أكانت بيانات أولية جُمعت ميدانياً أم بيانات ثانوية. ويُعالج فرضا الدراسة على مستوى الشكل العلمي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (نمو المشروعات) والمتغير التابع (مستوى المعيشة وفرص العمل)، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية (H1-H4) التي يتم التحقق منها لاحقاً.

تتباين درجات المخاطر بحسب قطاع المشروع؛ إذ تُعاني المشروعات الصناعية في المقام الأول من المخاطر التشغيلية والمخاطر المرتبطة بسلاسل الإمداد، في حين تواجه مشروعات التجزئة والخدمات بصفة

رئيسية مخاطر سوقية ناجمة عن تقلبات الطلب الموسمي وضغوط المنافسة.

نوع البحث: وصفي تحليلي — يهدف إلى وصف الظاهرة وتحليل علاقاتها السببية. وتتوافق هذا الشكل للدراسة مع توجهات المنهج العلمي بما يضمن أن تنبثق فروض الدراسة من الإطار النظري ومراجعة الأدبيات، لا من الاستنتاجات المسبقة، على أن يتم التحقق منها إحصائياً في الفصل التطبيقي.

تتوزع مصادر المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور: المصادر الداخلية (ضعف الحوكمة وشُح الكفاءات الإدارية)، والمصادر الخارجية (التقلبات الاقتصادية الكلية والتغيرات في السياسات الحكومية)، والمصادر الهيكلية المتعلقة بمحدودية الوصول إلى الأسواق والتمويل.

التعريف بخطوات إدارة المخاطر وشرح ما تتضمنه كل خطوة:

تسير إدارة المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق منهجية متكاملة تشمل الخطوات التالية: أولاً — تحديد المخاطر: رصد المخاطر المحتملة وتوثيقها من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية. ثانياً — تقييم المخاطر: قياس احتمالية وقوع كل مخاطرة وتحديد حجم أثرها المحتمل على أداء المشروع. ثالثاً — الاستجابة للمخاطر:

اختيار الاستراتيجية الملائمة لكل مخاطرة، سواء أكانت التجنب أم التخفيف أم النقل أم القبول. رابعاً — الرقابة والمتابعة: المراجعة الدورية لخطة إدارة المخاطر وتحديثها وفق المستجدات. وتُشير بيانات الدراسة إلى أن المشروعات التي تعتمد آليات رسمية لإدارة المخاطر تُحقق معدلات بقاء أعلى وقدرة أكبر على الاستدامة وتوفير فرص عمل مستقرة.

وبذلك نقدم للقارئ كافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر حتى نصل إلى الجزء الذي يتم بحثه في بحثنا:

تتمحور هذه الدراسة حول المخاطر الاقتصادية والتشغيلية المرتبطة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، لا سيما تلك المتعلقة بتأثير هذه المخاطر في قدرة المشروعات على توفير فرص عمل مستدامة وتحسين مستوى معيشة العاملين فيها. ومن ثمَّ، يُركّز الإطار النظري للدراسة على مخاطر الاستمرارية والنمو والتوظيف باعتبارها المتغيرات الأكثر تأثيراً في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بتطوير هذا القطاع الحيوي.

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

المنهجية وطرق البحث

تعتمد الدراسة المنهج المختلط (Mixed Methods Approach):

المرحلة النوعية:

مقابلات شبه منظمة مع خبراء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤولين في هيئة "منشآت 8-10" مقابلات، بهدف استكشاف التحديات الهيكلية والتشغيلية، واستجلاء الأنماط النوعية التي لا تُرصد بالأدوات الكمية.

المرحلة الكمية:

تطبيق استبانة مُصمَّمة لقياس العلاقات بين المتغيرات على عينة من أصحاب المشروعات والعاملين فيها، وتحليل البيانات الكمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء وهيئة "منشآت" والبنك الدولي.

نوع البحث: وصفي تحليلي يهدف إلى وصف الظاهرة وتحليل
علاقاتها السببية.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة:

يتألف من جميع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة والنشطة في المملكة العربية السعودية والعاملين فيها خلال عام 2025. وتُشير بيانات هيئة "منشآت (2024) " إلى أن إجمالي هذه المشروعات يتجاوز 780,000 مشروع.

عينة الدراسة:

عينة عشوائية طبقية تمثيلية وفق متغيري القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية:

جدول 3: توزيع حجم العينة حسب المنطقة والقطاع الاقتصادي

القطاع	المنطقة	الحجم التقديري
التجزئة والجملة	الرياض	96
الصناعة التحويلية	جدة	96
الخدمات المهنية والتقنية	الدمام	96

الضيافة والسياحة	مناطق أخرى	96
	المجموع	384 مشاركاً

تم تحديد حجم العينة (384) وفق معادلة كوكران بمستوى ثقة 95% وهامش خطأ 5%.

أداة الدراسة

دليل المقابلة شبه المنظمة (10-12) سؤالاً:

- مع مديري ومسؤولي الدعم في هيئة "منشآت" وخبراء اقتصاديين.

- تشمل محاور: واقع القطاع، التحديات، فاعلية البرامج، ومقترحات التطوير.

الاستبانة - مكوّنة من أربعة أجزاء:

البيانات الديموغرافية (الجنس، المؤهل، الخبرة، نوع المشروع، المنطقة). (الجزء الأول:

مقياس ليكرت الخماسي لقياس أثر المشروع على مستوى المعيشة 12) بنداً. (الجزء الثاني:

مقياس ليكرت الخماسي لقياس أثر المشروع على التوظيف وفرص العمل 10) بنود. (الجزء الثالث:

التحديات والدعم المؤسسي 8) بنود. (الجزء الرابع:

اختبارات الصدق والثبات:

- صدق المحكّمين: عُرضت الاستبانة على 7 محكّمين متخصصين في الاقتصاد وإدارة الأعمال.

- معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الاستبيان: بلغ 0.87 وهو مستوى مرتفع ومناسب.

- الصدق البنائي: تحليل عاملي توكيدي للتحقق من التوافق بين البنود والمحاور.

ويوضح الجدول التالي معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل محور من

محاور الاستبانة على حدة:

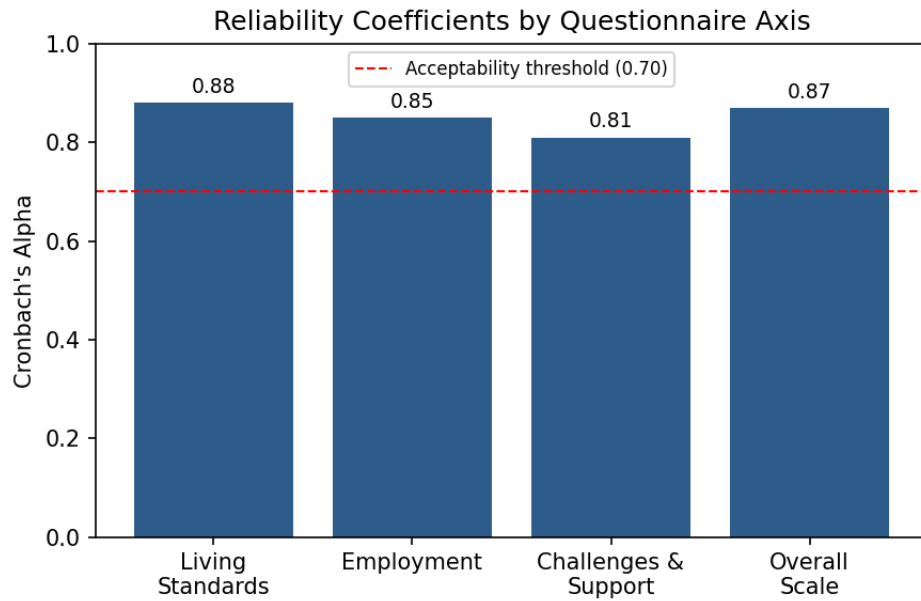
جدول 4: معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة

محور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
مستوى المعيشة	12	0.88
التوظيف وفرص العمل	10	0.85
التحديات والدعم المؤسسي	8	0.81
الاستبانة ككل	30	0.87

وتشير هذه المعاملات إلى تمتّع أداة الدراسة بدرجة ثبات مرتفعة

ومقبولة إحصائياً وفق المعايير المتعارف عليها في البحث العلمي

$(0.70 < \alpha)$.



شكل 1: معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة

أساليب التحليل الإحصائي

يُستخدم برنامج (SPSS الإصدار (26 لمعالجة البيانات وتحليلها،
وتُوظف الأساليب التالية:

- الإحصاء الوصفي: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لوصف خصائص العينة.
- معامل ارتباط بيرسون: لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية واتجاهها وقوتها.

ويُستخدم هذا المعامل نظراً لكون بيانات الدراسة كمية مستمرة (فترية) ناتجة عن مقياس ليكرت الخماسي، وهو من أكثر مقاييس الارتباط شيوعاً في العلوم الاجتماعية والإدارية.

- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد: لاختبار الفروض والتنبؤ بالمتغيرات التابعة.

ويُفضّل هذا الأسلوب لقدرته على قياس نسبة التباين المُفسّر في المتغير التابع (R^2) وتحديد الوزن النسبي لكل متغير مستقل في النموذج.

- اختبار (t) لعينتين مستقلتين: للكشف عن الفروق الثنائية بين مجموعات المتغيرات.

ويُطبّق هذا الاختبار تحديداً على متغير الجنس (ذكر/أنثى) للكشف عن أي فروق دالة إحصائية بين المجموعتين في تقدير أثر المشروع.

- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين القطاعات والمناطق الجغرافية.

ويُختار هذا الأسلوب لكون متغيري القطاع والمنطقة يشتملان على أكثر من مجموعتين، مما يستوجب استخدام تحليل تباين متعدد المجموعات بدلاً من اختبار (t).

- اختبار شيفيه للمقارنات البعدية: لتحديد مصادر الفروق الدالة إحصائياً.

- تحليل المضمون: (Content Analysis) لتحليل بيانات المقابلات في المرحلة النوعية.

اعتمد مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) معياراً للحكم على دلالة النتائج.

قبل التطبيق النهائي، أُجريت دراسة استطلاعية على عينة عشوائية من 30 مشاركاً من خارج عينة الدراسة الأساسية، بهدف التحقق من وضوح صياغة الفقرات وسهولة فهمها، وقياس الزمن اللازم للإجابة، والتأكد من سلامة المقياس قبل تطبيقه على العينة الكاملة. وقد أسفرت الدراسة الاستطلاعية عن إجراء تعديلات طفيفة في صياغة أربع فقرات لزيادة وضوحها.

الدراسة الاستطلاعية

مرت إجراءات جمع البيانات بثلاث مراحل متتابة: المرحلة الأولى تضمنت الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة من هيئة "منشآت" لتسهيل الوصول إلى أصحاب المشروعات. المرحلة الثانية شملت التطبيق الميداني للاستبانة إلكترونياً وورقياً خلال الربع الأول والثاني من عام 2025. أما المرحلة الثالثة فتمثلت في إجراء المقابلات شبه المنظمة مع خبراء القطاع، وتفرغ بياناتها تمهيداً لتحليلها بأسلوب تحليل المضمون.

إجراءات جمع البيانات

رُوعيت في هذه الدراسة الاعتبارات الأخلاقية للبحث العلمي، من خلال الحصول على موافقة مسبقة من جميع المشاركين، وإعلامهم بأهداف الدراسة وطبيعة استخدام بياناتهم، وضمان السرية التامة وعدم الإفصاح عن أي بيانات تعريفية شخصية، إلى جانب حق المشارك في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي تبعات.

الاعتبارات الأخلاقية للبحث

خامساً: حدود الدراسة

أ) المجال البشري:

- مجتمع الدراسة: أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة والعاملون فيها في المملكة العربية السعودية.
- عينة الدراسة 384 : مشاركاً موزعين على أربعة قطاعات اقتصادية وأربع مناطق جغرافية.
- طريقة اختيار العينة: العينة العشوائية الطبقية التمثيلية.

ب) المجال المكاني:

- المملكة العربية السعودية (الرياض، جدة، الدمام، ومناطق أخرى).

ج) المجال الزمني:

- فترة جمع البيانات: الربع الأول والثاني من عام 2025.

- فترة الدراسة: 2023-2025 :

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

مقدمة

يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية التي أُجريت على عينة قوامها 384 مشاركاً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها، وذلك من خلال عرض الخصائص الديموغرافية للعينة، ثم نتائج الإحصاء الوصفي لمحاو الاستبانة، يليها اختبار فرضيات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار واختبار (t) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، ثم مناقشة هذه النتائج في ضوء الدراسات السابقة، وصولاً إلى التوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية.

أولاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة (ن = 384) وفق المتغيرات الديموغرافية:

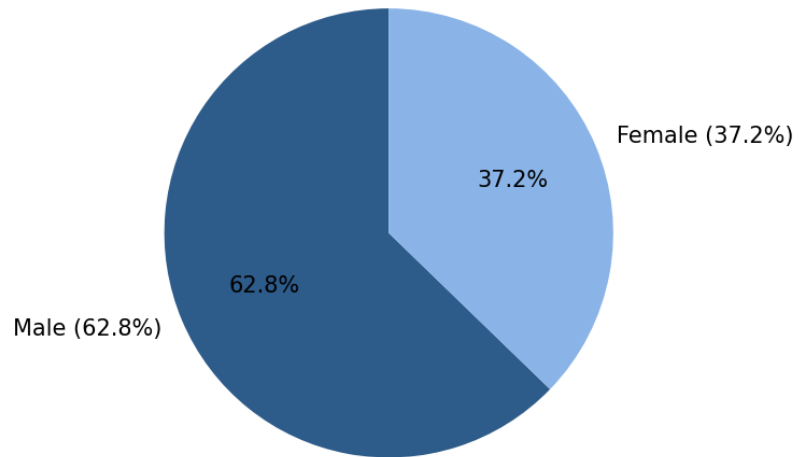
جدول 5: توزيع أفراد العينة وفق المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	241	62.8%
	أنثى	143	37.2%
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	38	9.9%
	دبلوم	76	19.8%
	بكالوريوس	221	57.6%
	دراسات عليا	49	12.7%
	أقل من 3 سنوات الخبرة	84	21.9%
	3-5 سنوات	129	33.6%
	6-10 سنوات	108	28.1%
	أكثر من 10 سنوات	63	16.4%
	تجارة وتجزئة	112	29.2%
نوع المشروع	صناعة تحويلية	81	21.1%
	خدمات مهنية وتقنية	105	27.3%
	ضيافة وسياحة	86	22.4%

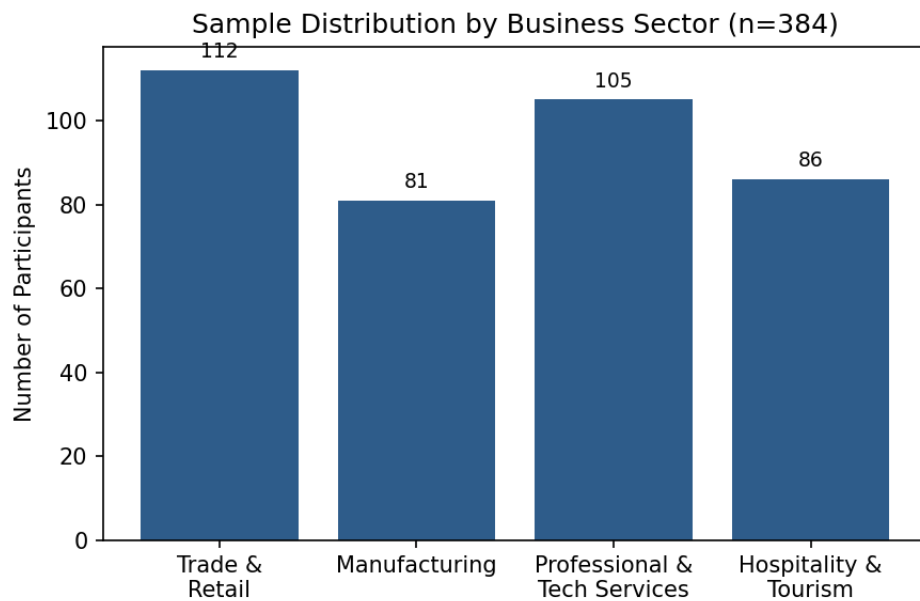
المنطقة الجغرافية	الرياض	96	25.0%
	جدة	96	25.0%
	الدمام	96	25.0%
	مناطق أخرى	96	25.0%

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس (57.6%)، وأن نسبة معتبرة منهم (44.5%) لديهم خبرة تزيد على 6 سنوات في إدارة مشروعاتهم، مما يعزز موثوقية إجاباتهم حول أثر مشروعاتهم على مستوى المعيشة والتوظيف.

Sample Distribution by Gender (n=384)



شكل 2: توزيع أفراد العينة حسب الجنس



شكل 3: توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع (القطاع)

ثانياً: نتائج الإحصاء الوصفي لمحاوَر الدراسة

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لمحاور الاستبانة الرئيسية:

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة

مستوى التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مرتفع	0.61	3.86	أثر المشروع على مستوى المعيشة
مرتفع	0.58	3.94	أثر المشروع على التوظيف وفرص العمل
متوسط	0.73	3.21	التحديات والدعم المؤسسي

تشير النتائج إلى أن مستوى تقدير أفراد العينة لأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة والتوظيف جاء مرتفعاً، بينما جاء تقدير محور التحديات والدعم المؤسسي عند مستوى متوسط، مما يعكس وجود تحديات لا تزال قائمة أمام هذا القطاع رغم أثره الإيجابي.

ثالثاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى (H1): توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسن مستوى الدخل والمعيشة.

جدول 7: نتائج معامل ارتباط بيرسون لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

النتيجة	مستوى الدلالة (.Sig)	معامل ارتباط بيرسون (r)	المتغيران
دالة إحصائية عند 0.01	0.000	0.612	نمو المشروعات - مستوى المعيشة

تُظهر النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ومتوسطة إلى قوية ($r = 0.612$) بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسن مستوى المعيشة عند مستوى دلالة (0.000)، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الأولى (H1).

الفرضية الفرعية الثانية (H2): تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة إيجابية وذات دلالة إحصائية في رفع معدلات التوظيف وتقليص البطالة.

جدول 8: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

معامل التحديد (R ²)	مستوى الدلالة	قيمة (t)	معامل الانحدار (B)	النموذج
---------------------------------------	------------------	----------	--------------------------	---------

نمو المشروعات → التوظيف	0.548	9.27	0.000	0.374
-------------------------------	-------	------	-------	-------

يشير تحليل الانحدار البسيط إلى أن نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُفسّر ما نسبته 37.4% من التباين في معدلات التوظيف ($R^2 = 0.374$)، بمعامل انحدار موجب ودالّ إحصائياً ($0.000 = \text{Sig}$, $9.27 = t$, $0.548 = B$)، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثانية (H2).

الفرضية الفرعية الثالثة (H3): يُؤثر الدعم الحكومي تأثيراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية في تعزيز قدرة هذه المشروعات على توفير فرص العمل.

جدول 9: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

مستوى الدلالة	قيمة (t)	معامل الانحدار المعياري (Beta)	المتغير المستقل
0.000	7.85	0.431	الدعم الحكومي (برامج منشآت)

تُظهر نتائج تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي دالّ إحصائياً للدعم الحكومي في تعزيز قدرة المشروعات على توفير فرص العمل (Beta = 0.431, Sig. = 0.000)، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة (H3).

الفرضية الفرعية الرابعة (H4): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي.

جدول 10: نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

مستوى الدلالة	قيمة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	6.94	4.87	3	14.62	بين المجموعات
		0.70	380	266.85	داخل المجموعات

أظهر تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وجود فروق دالة إحصائية في تقدير أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى لمتغير القطاع الاقتصادي ($F = 6.94$, Sig. = 0.000). وأشارت المقارنات البعدية بطريقة شيفيه إلى أن الفروق كانت لصالح قطاع الخدمات المهنية والتقنية مقارنة بقطاع التجارة والتجزئة، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة (H4).

ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

جدول 11: ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

النتيجة	نص الفرضية المختصر	الفرضية
مقبولة	علاقة النمو بمستوى المعيشة	H1
مقبولة	أثر النمو على التوظيف	H2
مقبولة	أثر الدعم الحكومي على التوظيف	H3
مقبولة	فروق تُعزى لمتغير القطاع	H4

نتائج التحليل النوعي للمقابلات

بالإضافة إلى النتائج الكمية، أُجريت 9 مقابلات شبه منظمة مع خبراء في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤولين في هيئة "منشآت"، وخضعت بياناتها لتحليل المضمون (Content Analysis) وفق أسلوب الترميز الموضوعي (Thematic Analysis).

(Coding)، وأسفر التحليل عن بروز خمسة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول: التمويل كعامل حاسم في مرحلة التأسيس - أجمع غالبية المشاركين على أن محدودية الوصول إلى التمويل الميسر تُعدّ العقبة الأبرز التي تواجه أصحاب المشروعات في سنواتها الثلاث الأولى، وأن توفر هذا التمويل يُمثّل عاملاً حاسماً في قرار الاستمرار أو التوقف.

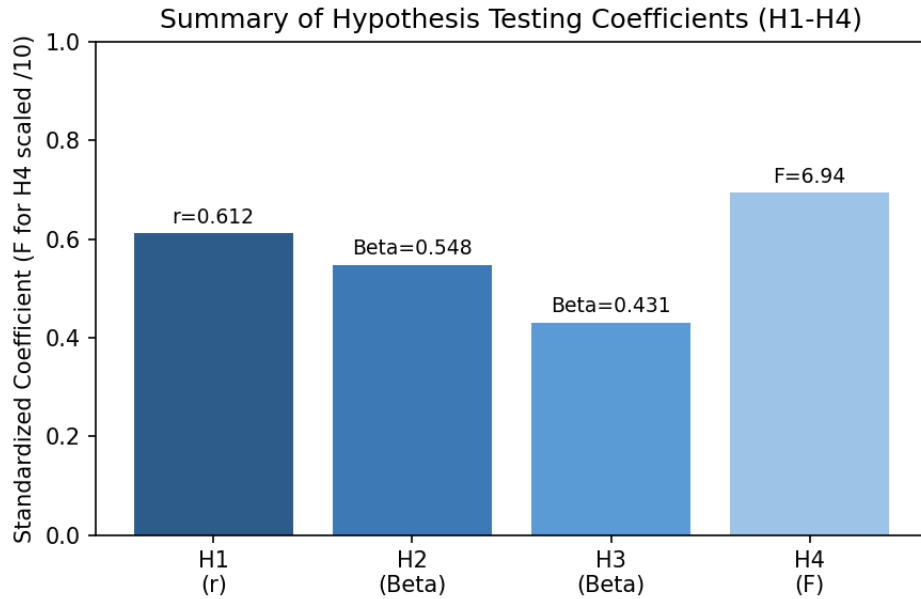
المحور الثاني: الفجوة بين برامج الدعم وحاجات الميدان - أشار عدد من الخبراء إلى وجود تفاوت بين تصميم بعض برامج الدعم الحكومي واحتياجات أصحاب المشروعات الفعلية، مما يستدعي مزيداً من آليات التشاور المباشر بين الجهات الداعمة والمستفيدين.

المحور الثالث: أثر التوظيف المحلي على الروابط المجتمعية - أكد المشاركون أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُسهم في توظيف العمالة المحلية القريبة جغرافياً من مقارّ المشروع، مما يعزز الروابط الاجتماعية ويقلل الهجرة الداخلية بحثاً عن العمل.

المحور الرابع: التحول الرقمي كفرصة وتحدٍّ في آن واحد - رأى بعض الخبراء أن التجارة الإلكترونية فتحت آفاقاً تسويقية واسعة أمام المشروعات الصغيرة، في حين اعتبر آخرون أن ضعف المهارات الرقمية لدى شريحة من أصحاب المشروعات يحدّ من استثمار هذه الفرصة بالكامل.

المحور الخامس: الحاجة إلى مؤشرات قياس أثر أكثر شمولاً - دعا عدد من المسؤولين في هيئة "منشآت" إلى تطوير مؤشرات مؤسسية تقيس الأثر الاجتماعي والمعيشي لبرامج الدعم، وليس الاكتفاء بمؤشرات النمو الكمي كعدد المنشآت ونسبتها من الناتج المحلي.

وتتقاطع هذه النتائج النوعية مع المحاور الكمية للدراسة، إذ تُفسّر المحاور الأول والثاني والخامس التقدير المتوسط الذي حصل عليه محور "التحديات والدعم المؤسسي" في التحليل الوصفي الكمي، بينما يدعم المحوران الثالث والرابع النتيجة الإيجابية لمحوري مستوى المعيشة والتوظيف.



شكل 4: ملخص معاملات اختبار فرضيات الدراسة (H1-H4)

رابعاً: مناقشة النتائج

تتفق النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية مع ما خلصت إليه دراسة العنزي والشهري (2022) ودراسة Ayyagari et al (2021) من وجود دور إيجابي وواضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلات البطالة، إلا أن الدراسة الحالية تتجاوز هاتين الدراستين بربط هذا الأثر بمؤشرات مستوى المعيشة في نموذج تحليلي موحد، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة مجتمعة.

كما تتقاطع نتيجة الفرضية الثالثة (H3) المتعلقة بآثر الدعم الحكومي مع ما توصلت إليه دراسة السلمي والمطيري (2020) من تأثير إيجابي لبرامج هيئة "منشآت"، بينما تُضيف الدراسة الحالية بُعداً كمياً أدق عبر معامل الانحدار المعياري. أما نتيجة الفرضية الرابعة (H4) فتتسق مع طبيعة تباين المخاطر التشغيلية والسوقية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي أشارت إليها الدراسة في إطارها النظري المتعلق بإدارة المخاطر.

وبوجه عام، تُرجّح نتائج الدراسة صحة الفرضية الرئيسية القائلة بوجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية، بما يدعم توجهات رؤية 2030 الرامية إلى تنمية هذا القطاع الحيوي.

خامساً: التوصيات

أ) توصيات موجهة إلى الجهات الحكومية وهيئة "منشآت":

- تبسيط إجراءات الحصول على التمويل الميسر لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في مراحل التأسيس الأولى.

- تكثيف برامج التدريب المؤسسي الموجهة لتطوير الكفاءات الإدارية والتقنية للعاملين في هذا القطاع.

- توسيع نطاق برامج الدعم لتشمل مناطق جغرافية أوسع بما يقلص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

ب) توصيات موجهة إلى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
- تبني آليات رسمية لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والسوقية لضمان استمرارية المشروع.

- الاستفادة من فرص التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية لتوسيع القاعدة السوقية للمشروع.

- الاستثمار في تدريب وتطوير مهارات العاملين لرفع الإنتاجية وتحسين جودة المخرجات.

ج) توصيات موجهة إلى صانعي السياسات الاقتصادية:
- دمج مؤشرات مستوى المعيشة (الدخل، الصحة، التعليم) ضمن مؤشرات تقييم أداء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة رسمياً.

- تصميم حوافز ضريبية وتمويلية تفضلية للقطاعات الأقل نمواً في التوظيف، مثل قطاع التجارة والتجزئة مقارنة بقطاع الخدمات التقنية.

ولمزيد من التوضيح، يلخص الجدول التالي أبرز التوصيات مرتبة حسب الجهة المسؤولة عن التنفيذ ودرجة أولويتها:

جدول 12: خطة التوصيات المقترحة وأولوياتها

الأولوية	الجهة المسؤولة	التوصية	#
عالية	هيئة "منشآت" / صندوق التنمية الناشئة	تبسيط إجراءات التمويل الميسر للمشروعات	1
عالية	هيئة "منشآت"	تكثيف برامج التدريب الإداري والتقني	2

متوسطة	وزارة الاقتصاد والتخطيط	3 توسيع نطاق الدعم جغرافياً للمناطق الأقل تغطية
عالية	أصحاب المشروعات	4 تبني آليات رسمية لإدارة المخاطر
متوسطة	أصحاب المشروعات	5 الاستثمار في التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية
متوسطة	الهيئة العامة لإحصاء / منشآت	6 دمج مؤشرات مستوى المعيشة في تقييم أداء القطاع
منخفضة	وزارة الاقتصاد والتخطيط	7 تصميم حوافز تفاضلية للقطاعات الأقل توظيفاً

سادساً: مقترحات لدراسات مستقبلية

- إجراء دراسات طولية (Longitudinal) تتابع أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة عبر فترات زمنية أطول.
- توسيع نطاق الدراسة ليشمل مناطق جغرافية أخرى في المملكة لم تغطها العينة الحالية.
- دراسة أثر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي تحديداً على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التوظيفية.
- إجراء دراسات مقارنة بين المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى حول أثر هذا القطاع على التنمية البشرية.

وبخصوص الفرضية الرابعة، فإن تفوق قطاع الخدمات المهنية والتقنية في الأثر المُدرَك مقارنة بقطاع التجارة والتجزئة قد يُعزى إلى ارتفاع القيمة المضافة لكل موظف في القطاع الأول، بالإضافة إلى انخفاض حدة المنافسة السعرية التي تُميّز قطاع التجزئة التقليدي.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية، فإن نسبة التفسير البالغة 37.4% تُشير إلى أن هناك عوامل أخرى غير مقاسة في هذا النموذج (كالسياسات العمالية ومستوى الأجور) قد تُسهم في تفسير الجزء المتبقي من التباين في معدلات التوظيف، وهو ما يفتح مجالاً لأبحاث لاحقة تُدخل متغيرات وسيطة إضافية.

وفيما يخص الفرضية الأولى، فإن معامل الارتباط المرتفع نسبياً ($r = 0.612$) يعكس تقارباً واضحاً مع النتائج التي توصل إليها Kunt-Demirgüç & Beck (2022) في عينة دولية واسعة، مما يمنح النتيجة الحالية قدراً من إمكانية التعميم يتجاوز السياق المحلي الضيق.

خاتمة الفصل

خلص هذا الفصل إلى قبول الفرضية الرئيسية وجميع الفرضيات الفرعية الأربع للدراسة، مؤكداً الدور المحوري الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية. وتقدم الدراسة

بذلك إسهاماً علمياً وتطبيقياً يسهم في ترشيد السياسات الداعمة لهذا القطاع الحيوي في إطار تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية، منطلقةً من مشكلة بحثية واضحة تتعلق بمحدودية الأدلة الكمية التي تربط مباشرة بين نمو هذا القطاع وتحسّن مستوى معيشة الأفراد العاملين فيه، رغم الاهتمام الحكومي المتزايد به في إطار رؤية 2030.

وقد وظّفت الدراسة منهجاً مختلطاً يجمع بين التحليل الكمي عبر استبانة طُبِّقت على 384 مشاركاً، والتحليل النوعي عبر 9 مقابلات شبه منظمة مع خبراء القطاع، لتخلص إلى قبول الفرضية الرئيسية وجميع فرضياتها الفرعية الأربع، مؤكدةً وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على كل من مستوى المعيشة وفرص العمل، وأن هذا الأثر يتفاوت تبعاً للقطاع الاقتصادي ويتعزز بوجود دعم حكومي فاعل.

وتقدّم الدراسة بذلك إسهاماً علمياً يتمثل في دمج بُعدي مستوى المعيشة والتوظيف ضمن إطار تحليلي واحد لم تجمعهما دراسة عربية سابقة بالشمول ذاته، كما تقدّم إسهاماً تطبيقياً من خلال مجموعة التوصيات الموجهة إلى الجهات الحكومية وأصحاب المشروعات وصانعي السياسات، والتي من شأن تطبيقها أن يسهم في تعظيم الأثر التنموي لهذا القطاع الحيوي.

وتبقى الدراسة، كأى جهد بحثي، محكومة بحدودها الزمنية والمكانية والموضوعية التي أُشير إليها في الفصل الثالث، مما يستدعي مزيداً من الأبحاث المستقبلية التي تتوسع في العينة والمنهجية لتعميق الفهم حول هذه العلاقة المحورية بين تنمية القطاع الخاص الصغير والمتوسط ورفاه الأفراد في المجتمع السعودي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

العنزي، سعد والشهري، محمد. (2022). أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية.

مجلة الاقتصاد والتنمية، (2)14، 45-78.

الغامدي، عبدالله. (2021). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل في ضوء رؤية 2030. المجلة السعودية للدراسات الاقتصادية، (1)8، 23-56.

السلمي، أحمد والمطيري، خالد. (2020). أثر برامج الدعم الحكومي على الأداء التشغيلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. المجلة العربية للإدارة، (3)40، 112-145.

الحربي، نورة. (2019). دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة الحجاز. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والإدارة، (2)33، 89-118.

هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت". (2024). "تقرير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. 2023. الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء. (2024). نشرة سوق العمل: الربع الرابع 2023. الرياض: المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2023). تقرير متابعة رؤية 2030: قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الرياض.

آل الشيخ، ريم. (2020). ريادة الأعمال النسائية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة الرياض: دراسة نوعية. مجلة المرأة والتنمية، 12(2)، 15-42.

الزهراني، فهد وباوزير، سالم. (2021). تمويل صندوق التنمية الاجتماعية وأثره في نمو المشروعات الصغيرة بالمنطقة الجنوبية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 29(4)، 77-101.

القحطاني، سعيد. (2023). أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الأمن الاقتصادي الأسري بمنطقة عسير. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 19(1)، 33-60.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2021). Small vs. young firms across the world. World Bank Policy Research Working Paper, No. 5631.

Dini, M., & Szakonyi, D. (2020). Regulatory reform and small business growth in the MENA region. Journal of Development Economics, 147(2), 102-127.

Kambou, G., Page, J., & Wantchekon, L. (2019). SME capacity building and employment outcomes in the Arab world. *World Bank Economic Review*, 33(1), 45-72

OECD. (2022). *SME and Entrepreneurship Outlook 2022*. Paris: OECD Publishing

Schumpeter, J. A. (1934). *The Theory of Economic Development*. Cambridge: Harvard University Press

UNDP. (2023). *Human Development Report 2023: Breaking the Deadlock*. New York: United Nations Development Programme

World Bank. (2023). *Doing Business 2023: Saudi Arabia Country Profile*. Washington DC: World Bank Group

Beck, T., & Kunt-Demirgüç, A. (2022). *SMEs, poverty reduction and inclusive growth: Evidence from 87 developing countries*. *Business Economics*, 58(3), 1211-1235

IFC. (2022). MSME Finance Gap: Assessment of the Shortfalls and Opportunities. Washington DC: International Finance Corporation

الملاحق

قائمة المقابلات النوعية

يوضح الجدول التالي بيانات المقابلات شبه المنظمة التي أُجريت مع خبراء القطاع ومسؤولي هيئة "منشآت" (رموز غير معرفّة حفاظاً على السرية):

جدول 13: بيانات المقابلات النوعية المُجرّاة

تاريخ الإجراء	مدة المقابلة	صفة المُقابل	رمز المقابلة
يناير 2025	35 دقيقة	مسؤول برامج دعم - هيئة منشآت	M1
يناير 2025	40 دقيقة	مسؤول تمويل - هيئة منشآت	M2

E1	خبير اقتصادي أكاديمي	45 دقيقة	فبراير 2025
E2	خبير اقتصادي أكاديمي	30 دقيقة	فبراير 2025
O1	صاحب مشروع - قطاع التجارة	25 دقيقة	فبراير 2025
O2	صاحبة مشروع - قطاع الخدمات التقنية	30 دقيقة	مارس 2025
O3	صاحب مشروع - قطاع الصناعة التحويلية	28 دقيقة	مارس 2025
O4	صاحب مشروع - قطاع الضيافة والسياحة	32 دقيقة	مارس 2025

مارس 2025	38 دقيقة	استشاري تطوير أعمال	C1
-----------	----------	------------------------	----

توقيع المشارك/ة: التاريخ:

..... /

أوافق أنا الموقع أدناه على المشاركة الطوعية في هذه الدراسة العلمية،
وقد أبلغت بأهدافها وطبيعة الأسئلة المطروحة، وأتفهم أن
مشاركتي اختيارية بالكامل وأن بإمكانني الانسحاب في أي وقت
دون أي تبعات، وأن جميع البيانات ستُعامل بسرية تامة ولن
تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

نموذج موافقة المشاركة في الدراسة

الاستبانة

استبانة: أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى
المعيشة وتعزيز فرص العمل

عزيزي المشارك/عزيزتي المشاركة، تهدف هذه الاستبانة إلى جمع البيانات اللازمة لدراسة علمية حول أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية. يُرجى التكرم بالإجابة عن جميع الأسئلة بموضوعية ودقة، علماً بأن البيانات ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستُعامل بسرية تامة. شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. المؤهل العلمي: ثانوي فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐
دراسات عليا ☐
3. سنوات الخبرة في العمل: أقل من 3 سنوات ☐ 3-5 سنوات ☐
6-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐
4. نوع المشروع: تجارة وتجزئة ☐ صناعة تحويلية ☐ خدمات ☐
مهنية وتقنية ☐ ضيافة وسياحة ☐
5. المنطقة الجغرافية: الرياض ☐ جدة ☐ الدمام ☐ منطقة ☐
أخرى ☐

6. صفة المشارك: صاحب/صاحبة المشروع □ موظف/موظفة في

المشروع □

الجزء الثاني: أثر المشروع على مستوى المعيشة (12 بنداً)

(مقياس ليكرت الخماسي: 1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 =

= محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة)

1. ساهم المشروع في زيادة دخلي الشهري بشكل ملموس.
2. تحسّن مستوى معيشتي منذ بدء العمل في هذا المشروع.
3. أصبحت قادراً على تغطية نفقات أسرتي الأساسية بشكل أفضل.
4. ساعدني المشروع على تحسين مستوى السكن الذي أعيش فيه.
5. أتاح لي المشروع فرصة تحسين مستوى الرعاية الصحية لأسرتي.
6. أسهم المشروع في تمكيني من توفير تعليم أفضل لأبنائي.
7. لاحظت تحسناً في قدرتي على الادخار مقارنة بالسابق.
8. ساهم المشروع في تعزيز شعوري بالاستقرار المالي.
9. أدى نمو المشروع إلى تحسين نوعية حياتي بشكل عام.
10. أصبح لدي قدرة أكبر على تلبية احتياجاتي الترفيهية والاجتماعية.

11. ساعدني الدخل الناتج عن المشروع على سداد التزاماتي المالية بانتظام.

12. أشعر أن مستوى رفاهي الاقتصادي تحسّن بفضل هذا المشروع.

الجزء الثالث: أثر المشروع على التوظيف وفرص العمل (10 بنود)

1. ساهم المشروع في توفير فرص عمل جديدة لأفراد من المجتمع المحلي.

2. أسهم نمو المشروع في تقليص معدل البطالة في منطقتي.

3. وفّر المشروع فرص عمل مستقرة وطويلة الأمد.

4. أتاح المشروع فرص تدريب وتطوير مهارات للعاملين فيه.

5. ساعد المشروع في استقطاب الكفاءات الشابة للعمل في القطاع الخاص.

6. أسهم المشروع في تنويع فرص العمل المتاحة في مختلف التخصصات.

7. لاحظت زيادة في عدد الموظفين بالمشروع خلال السنوات الأخيرة.

8. يوفر المشروع بيئة عمل تحفّز على الإنتاجية والاستمرارية الوظيفية.

9. ساهم المشروع في تقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية كمصدر رئيسي للدخل.

10. أعتقد أن استمرار دعم هذا النوع من المشروعات سيزيد من فرص التوظيف مستقبلاً.

الجزء الرابع: التحديات والدعم المؤسسي (8 بنود)

1. أواجه صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير المشروع.

2. تُشكّل الإجراءات التنظيمية والتراخيص عائقاً أمام نمو المشروع.

3. أستخدم من برامج الدعم التي تقدمها هيئة "منشآت".

4. تسهم برامج التدريب الحكومية في تطوير قدراتي الإدارية والتقنية.

5. أواجه تحديات في المنافسة مع المنشآت الكبرى في نفس القطاع.

6. تُعد محدودية الوصول إلى الأسواق من أبرز التحديات التي تواجه المشروع.

7. يُسهم التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في تعزيز نمو المشروع.

8. أرى أن الدعم الحكومي الحالي كافٍ لتحقيق الاستدامة المالية للمشروع.

شكراً لتعاونكم في إتمام هذه الاستبانة.

الملخص

تناولت هذه الدراسة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية، باستخدام المنهج المختلط على عينة قوامها 384 مشاركاً موزعين على أربع مناطق وأربعة قطاعات اقتصادية، سعياً إلى تزويد صانعي القرار وهيئة "منشآت" بأدلة تحليلية تدعم سياسات تطوير هذا القطاع الحيوي في إطار رؤية 2030.

Abstract

This study examined the impact of small and medium enterprises on improving living standards and enhancing employment opportunities in Saudi Arabia, using a mixed-

methods approach on a sample of 384 participants across four regions and four economic sectors, aiming to provide policymakers and Monsha'at with analytical evidence supporting policies for developing this .vital sector under Vision 2030

إعداد:

أ.د. فايز علي جراد

www.midocean.edu.km

Comoros Address: (Headquarters) Midocean university, 8764+GH9 Matelec street, BP 684

Moroni, RP 98123 Moroni, Comoros